الفصل الخامس

سياسات المعلومات

مقدمة

تعرف سياسة المعلومات في موسوعة علوم المكتبات والمعلومات المعروفة بإسم Encyclopedia Library and Information بأنها مجال يشتمل على كل من علم المعلومات، والسياسة العامة Publicly Policy، وينظر فيه إلى المعلومات من منظورين :

أولا : أنها سلعة مرتبطة بالنظرية الاقتصادية الخاصة بحقوق الفكرية.

ثانيا : أنها مصدر أو مورد ينبغي جمعها واقتناؤها، وحمايتها، وتقاسمها مع الآخرين، ومعالجتها، وإدارتها.

ويعرفها (كوشرين وآخرون) " Cochrane et all" " بأنها الطريق المقصود الذي تتبعه هيئة حكومية للوصول إلى قضية ذات اهتمام عام كما أن صناعة هذه السياسة تتطلب الاختيار من بين عدة أهداف وبدائل.

بأنها خطة تطوير مصادر المعلومات واستخدامها الاستخدام الأمثل بواسطة جميع الأفراد والمؤسسات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن سياسة المعلومات الوطنية عرفت أيضا بأنها مجموعة القواعد والمبادئ العامة التي تضعها الدولة لتنظيم وتوجيه المعلومات فيها بما يخدم أهدافها العامة ومصلحتها الوطنية. وتحدد على أساس واقع المجتمع وتطلعاته وظروفه وإمكاناته، واحتياجاته ومتطلباته من المعلومات على كافة المستويات وفي مختلف المجالات

obeikandl.com

ويعرفها (نيلاميجن A. Neelameghan) بأنها " بيان بالمبادئ والإلتزام بمسار عام للعمل من أجل تحقيق غاية ما " ويذكر بأن سياسة المعلومات الوطنية يجب أن تصاغ لتكون مرشدا لإجراءات ضمان فعالية تمويل نظم المعلومات تمويلا أفضل، والتي بدورها تسهل وتحسن إنسياب المعلومات للمسئولين عن إتخاذ القرار.

ويورد (أولى محمد) أن السياسة الوطنية للمعلومات هي " الهدف الأول " لمتطلبات نظم المعلومات الوطنية "

ويعرفها عالم المعلومات (بيتر هيرنون) سياسة المعلومات بشكل عام بأنها : مجموعة من القوانين، والقواعد، والمؤشرات، والنصوص، والتفسيرات القانونية، التي توجه وتدير دورة حياة المعلومات. تتضمنه تلك الدورة من تخطيط، وإنتاج، وجمع، وإتاحة، وبث، واسترجاع للمعلومات.

وقد عرفت (مارلين ماسون) "Marilyn Mason " سياسة المعلومات بأنها مجموعة متشابكة من القوانين والسياسات المتعلقة بإنتاج، وجمع، وإدارة، وبث، واسترجاع للمعلومات.

ويرى آخر أنه يجب أن تكون سياسة المعلومات متفقة مع السياسات والأهداف المعلنة، ويجب أن تكون مقبولة سياسيا وواقعية اقتصاديا. على أن تحدد وتنفذ من خلال التشريعات التي تصدرها الدولة والقرارات والإجراءات التي تتخذها، وأن تعالج هذه الشاشة جميع الأمور المتعلقة بالمعلومات ونظمها وخدماتها وعلاقتها بالنظم والسياسات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها في الدولة.

ويعرف (كريستيان سون) سياسة المعلومات بأنها : مجموعة من السياسات اللازمة لبناء وتطبيق برامج المعلومات أو مواردها في ضوء التطور الاقتصادي العالمي.

والملاحظ بأنه بينما تبين جميع التعريفات السابقة المكونات الرئيسية لسياسات المعلومات، فإننا نجد تعريف

أهداف سياسة المعلومات :

وعلى الرغم من أن غايات وأهداف هذه السياسة تكاد تكون متشابهة بين الدول المختلفة، إلا أن هناك اختلافات في العوامل المحركة لهذه السياسة وفي آلية تطبيقها، وذلك لاختلاف درجة التطور بين هذه الدول واختلاف نظمها السياسية

والاقتصادية والتعاونية، وفيما يلي أهم أهداف تلك السياسة كما يراها "N.Moor" نيك مور :

١- تحقيق بنية أساسية للاتصالات عن بعد تتميز بالكفاءة وانخفاض التكاليف.

٢- الارتفاع بمستوى الإنتاجية والتنافس الصناعي والتجاري.

٣- الارتفاع بمستوى التعليم والتدريب.

٤- تحقيق التماسك الاجتماعي.

عناصر سياسة المعلومات :

لقد حدد (آر- إتسن- لايتل) سنة ١٩٨٨ عناصر سياسة المعلومات على أنها :

١- البيانات.

٢- أجهزة وبرامج إعداد البيانات.

٣- نظم المعلومات وخدماتها.

٤- أدوار الموظفين ومسئولياتهم. وقد أكد لايتل على أن بلورة سياسية رسمية للمعلومات لابد وأن تعترف بالمعلومات على أنها مورد إستراتيجي هام وتنظيمي كذلك.

وهكذا فإن هدف السياسة قد يكون إتاحة الوصول إلى مصادر البيانات الموجود في المؤسسة لجميع أفراد الجهاز التنفيذي والإداري مباشرة. وثمة هدف آخر لهذه السياسة وهو تقديم معلومات خارجية عن طريق الخط المباشر لموظفي التخطيط والتسويق في المؤسسة.

إن الدوافع الأساسية للسياسة المعلوماتية قد تختلف بين الدول المتقدمة والمتنامية، فالدافع لدى الدول المتقدمة هو الخوف من إضمحلال نفوذها الإقتصادي، وبالتالي تقليل تأثيرها على الساحة العالمية. أما لدى الدول المتنامية البداية للوصول تتمثل في تسريع النمو الإقتصادي عن طريق الإستثمار الأفضل للمعلومات، وبالتالي رفع مستوى التعليم والصناعة والخدمات.

obeikandl.com

ويرى (ميلودي) بأن الإحتياجات، ومدى الاستعداد، والإمكانات، والمهارات، والأولويات، تعتبر من العوامل الرئيسية في تحليل السياسات الخاصة بالمعلومات، وإتخاذ القرارات الخاصة بالوصول إلى الموارد اللازمة لها. وعلى كل دولة هنا أن تضع في الإعتبار العوامل السابقة عند وضع سياساتها الخاصة بالمعلومات بدلا من تبني سياسات دول أخرى.

أما فيما يتعلق بإستراتيجية المعلومات فإنها أضيق نطاقا من سياسة المعلومات وتدور حول تنفيذ أهداف سياسة المعلومات وإصطناع طرق التنفيذ اللازمة وعليه فإن الهدف الثاني المذكوربعاليه يمكن تنفيذه بعدة طرق ومنها على سبيل المثال تدريب العاملين في المؤسسة وأفراد السكرتارية بالذات على أعمال البحث على الخط المباشر، تكليف مكتبة المؤسسة القيام بأعمال البحث على الخط نيابة عن المديرين ورؤساء الأقسام أو الاستعانة بوكيل لتوصيل المعلومات المطلوبة إلى المسئولين أولا بأول وكل من هذه الاستراتيجيات له تكاليفه ومحاذيره ومخاطره ومعدلات الوقت الخاصة به ويجب أن يتم تقييمه على ضوء الفوائد المرجوة من ورائه.

وعادة مايكون لسياسة المعلومات عدد من الأبعاد المختلفة وكل بعد قد ينطوي على عدد من الاستراتيجيات البديلة التي تصلح لتنفيذه وإنجازه. ومن هذا المنطلق فإن التخطيط الاستراتيجي يصبح ضروريا لربط عناصره سياسة المعلومات إلى المصادر المالية والبشرية. وربما كان أحسن نموذج على ذلك التخطيط الاستراتيجي هو الدراسة التي قام بها كل من (ب.بواندر وث. مياكي) سنة ١٩٩٢ لاستراتيجية إدارة المعلومات في شركة نيبون للصلب. وقد ركزت هذه الاستراتيجية على محاولة الإبقاء على تنافسية الشركة في السوق العالمية للصلب. وقد عزا المؤلفان نجاح الشركة في ذلك إلى :

١- البحث المسحي الدائم للمعلومات الجديدة.

٢- اكتشاف فرص جديدة للاستثمار عن طريق تكنولوجيا المعلومات.

٣- الاستيعاب السريع والواعي للمعلومات من خلال التعليم المنظم.

٤- بث المعلومات من أجل تحقيق ابتكارات جديدة.

٥- الاستخدام الكثيف للمعلومات من خلال التعلم عن طريق الأداء والتعلم عن

طريق الاستعمال.

٦- بناء الكفاءة من أجل مشروعات جديدة واستثمارات جديدة باستغلال التكنولوجيات الجديدة والمتاحة.

٧- النظر دائما إلى الأمام ووضع إستراتيجية واعية لإدارة المعلومات على مستوى الشركة كلها.

ورغم أن هذه الدراسة قد ركزت على استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات التي جرى تنفيذها لدعم إستراتيجية المعلومات ؛ فإن الشركة المذكورة قد أولت اهتماما كبيرا لنوعية المعلومات نفسها ومحتوياتها وتشاطر المعلومات كأساس في تطوير الاستثمار طويل الأجل.

وقد ارتفعت أصوات عديدة من كل جانب محذرة من فشل استراتيجيات المعلومات وانعكاس هذا الفشل على سياسة المعلومات نفسها. وعلى سبيل المثال حذر (جالبير وزملائه) سنة ١٩٩٤ من أن أسباب الفشل قد تأتي من.

١- افتقار المؤسسة إلى الفارس الذي يجلس على قمة التنظيم والذي يأخذ على عاتقه النضال من أجل الحصول على المصادر المالية والبشرية ويكرس الوقت والجهد من أجل وضع السياسة والإستراتيجية وتنفيذ مراحلها المختلفة حتى تتحق أهدافها.

٢- التغير السريع في بيئة العمل وفي أهداف المؤسسة نفسها بل وقد يتطرق هذا التغير إلى نوع النشاط نفسه.

٣- الافتقار إلى التفهم المتبادل لأهداف الاستراتيجية ووسائل تنفيذها من جانب كل الأطراف المعنية بعملية التطوير.

٤- التوزيع السيئ للأدوار على الأطراف المعنية بعملية التطوير مما يقود إلى السبب الثالث المذكور أو يضيف إليه عامل فشل آخر.

٥- أي اهتزاز في الميزانية أو الدعم أو التوقيت المخطط له عند إقامة النظام.

ثمة حقيقة مؤداها أن للمعلومات قيمة استراتيجية وقد تأتت هذه القيمة من أن المعلومات تعتبر في الوقت الحاضر سلعة اقتصادية وموردا هاما من موارد بعض الدول.

ومن هذا المنطلق فإن المعلومات تساعد الشركات على التعرف على الأسواق الجديدة وخلق فرص إستثمار جديدة بل وتعتبر المعلومات نفسها في كثير من الأحيان منتجات للعديد من الشركات تنافس بها في الأسواق المختلفة.

ومع تأكيدنا على أهمية القيمة الاستراتيجية للمعلومات، إلا أن هذه القيمة لها محاذيرها ومخاطرها في نفس الوقت وعلى رأس تلك المخاطر إمكانية حصول المنافسين على المعلومات الخاصة بالشركات الأخرى، وكذلك خطورة احتكار السوق بل وابتلاع الكيانات الصغيرة.

مناهج وأدوات البحث المستخدمة في تطوير السياسة المعلوماتية :

أولا : المداخل المعتمدة على التصنيف

هي المداخل التقليدية وتضع تسع فئات للسياسات والقضايا المعلوماتية وتشمل :

- سياسة إدارة مصادر المعلومات الحكومية.
- سياسة تكنولوجيا المعلومات.
- سياسة الاتصالات من بعد والإذاعة
- سياسة الإتصالات الدولية.
- الخصوصية وكشف المعلومات.
- تنظيم عمليات الحواسيب والقرصنة.
- الملكية الفكرية.
- سياسة المكتبات والأرشيف.
- سياسة بث المعلومات الحكومية.

ثانيا: مداخل تحديد القضايا والإختيارات

تظهر قوة هذا المدخل في إمكانية تحديثه ومقدرته على وضع خريطة لتضاريس السياسة المعلوماتية ونطاق أبعاد مشكلاتها، وهو يستخدم الأدوات البحثية العديدة كالمقابلات والاستبيانات، ويعد المدخل الأكثر شمولا للمدخلات والأكثر إستخداما وبروزا في الإنتاج الفكري للسياسة المعلوماتية.

obeikandl.com

ثالثا : مداخل إختزال المشكلات والقضايا

تهتم هذه المداخل بتقليل أو اختزال غموض وتعقد المشكلات، بوسطة حصر البيانات وتحليلها وتفسيرها داخل إطار مجال علمي محدد.

رابعا: المداخل المعتمدة على السيناريو

تعتبر دراسات بناء السيناريو أداة جذابة للتفاعل مع الأحداث وبالتالي مع مشكلات السياسات المعلوماتية.

خامسا: المداخل المعتمدة على العملية (Process) ودراسة الحالة :

وضع (أندرسن) نموذجا عاما لعملية السياسة يصلح كإطار تحليلي ويتكون من خمس مراحل هي :

- المرحلة الأولى : تحديد المشكلة ووضع البرنامج.
- المرحلة الثانية : صياغة السياسة.
- المرحلة الثالثة : تبني السياسة.
- المرحلة الرابعة : تطبيق السياسة.
- المرحلة الخامسة : التقييم بعد التطبيق.

حيث تظهر دراسة الحالة أهمية العوامل المؤسسية والتاريخية والثقافية والسياسية والإنسانية في تحديد ووضع السياسة المعلوماتية، وقد تكشف لنا عن عملية وضع السياسة، مع ملاحظة أن دراسات الحالة لاتؤدي عادة للتعميم وإن كانت تصلح لاختبار النظريات الموجودة ووضع نظريات جديدة.

إن أهم خطوات الإعداد المنهجي والبناء السليم للبنية الأساسية للمعلومات في مجتمع من المجتمعات هي إنشاء هيئة وطنية قد يطلق عليها وزارة للمعلومات أو المجلس الأعلى للمعلومات أو الهيئة الوطنية المعلومات... بصرف النظر عن التسمية، فإن من أهم ما تضطلع به هذه الهيئة الوطنية ما يلي:

١- التخطيط والتنظيم والتوجه والرقابة والتنسيق والتشريع لمقومات خريطة تدفق المعلومات داخل المجتمع ككل متكامل.

٢- الاتصال وتبادل الأفكار مع الهيئات الوطنية المماثلة بالمجتمعات الأخرى.

obeikandl.com

٣- اعتماد إنشاء ومتابعة سير العمل بمؤسسات المعلومات بأنواعها المختلفة داخل المجتمع (تشتمل مؤسسات المعلومات على دور النشر والمعلومات بأنواعها المختلفة ومراكز المعلومات والجمعيات والاتحادات المهنية).

٤- اعتماد إنشاء ومتابعة تقدم وتطور المؤسسات الأكاديمية سواء كليات علمية أم معاهد متخصصة أم أقسام علمية... وغيرها من المؤسسات التعليمية في حقل المعلومات.

٥- الإشراف على حركة صناعة تكنولوجيا المعلومات ومتابعة تطورها سواء محليا أم عالميا، والاستفادة القصوى منها في الرفع من مستوى أداء مرافق المعلومات داخل المجتمع.

٦- اعتماد التقنيات والمعايير اللازمة لتوحيد أسلوب العمل داخل مؤسسات المعلومات، وهذا يعني التنسيق مع مؤسسة أو هيئة المعايير والتقييس الوطنية وكذلك العالمية.

وعليها أن تستكمل من خلال لجانها الفرعية ما تبقى من خطوات لبناء وتأسيس بل تشييد بنية أساسية راسخة للمعلومات في المجتمع. ويمكن تصور هذه الخطوات كما يلي:

١- التعرف الدقيق على واقع خريطة تدفق المعلومات داخل المجتمع بدءا بمؤسسات إنتاج المعلومات ومرورا بمرافق المعلومات بأنواعها المختلفة وأدوات الضبط الببليوغرافي الصادرة عنها وأهدافها وخططها ومصادرها وخدماتها والعاملين بها (كما ونوعا)... وغيرها من العناصر الأخرى، منتهية إلى ذلك المجتمع المتنوع من المستخدمين بفئاتهم المختلفة واحتياجاتهم من المعلومات المتنوعة والمتغيرة. وتعد هذه الخطوة من أهم الخطوات فهي أساس عمل اللجان المختلفة، فالمعلومات الناتجة عن هذه الدراسة المسحية الواقعية هي بمثابة القاعدة لانطلاق العمل في كافة اللجان المتخصصة.

٢- إعادة هيكلة خريطة تدفق المعلومات بالمجتمع في ضوء النتائج التي خرجت بها الدراسة المسحية المفصلة بما يضمن تنسيق العمل فيما بين الأطراف المختلفة، وهذا يعني ضمان عدم تداخل الاختصاصات وعدم تكرار الجهود المبذولة وبالتالي توفير الوقت واستثمار واستغلال الأمثل.

٣- متابعة عمل وتقييم الأهداف المحددة لكل قطاع أو مكون البنية الأساسية للمعلومات. وهذه العملية مستمرة لضمان إلتزام كافة الأطراف بما هو محدد لها وعدم الخروج عن الأهداف والسياسات المنظمة لها.

القيم المطلوبة في السياسة المعلوماتية :

١- الإتاحة والحرية (Access and Freedomm)

تعتبر حقوق إتاحة المعلومات جزءا من التشريعات في كثير من الدول، وهناك صعوبات عديدة بالنسبة لقضايا الإتاحة والأمن وحرية المعلومات.

٢- الخصوصية (Privacy)

إن الحفاظ على الحقوق الشخصية قيمة معترف بها على نطاق واسع، الإ أن هناك بعض الصدامات التي تثار بين حاجات المجتمع وحقوق الأفراد.

٣- الإنفتاح المعرفي أمام الناس (Openness)

إن حق المعرفة للناس هو حق دستوري، من ناحية معرفتهم لكيفية إتخاذ القرارات الحكومية.

٤- الفائدة (Usefulness)

يقصد بها أن قيمة المعلومات تتحدد بفائدتها، والقضية هنا من يحدد هذه الفائدة، وأيضا ما الذي يجمع ويخزن ويتاح.

٥- التكاليف والعائد (Cost and Benefit)

يقصد بها أن للمعلومات قيمة اقتصادية وتكاليف وعائدا، وهذا يثير مشاكل الملاءمة بين المصالح التجارية والصالح العام.

٦- السرية والأمن (Secrecy and Security)

ترتبط هاتان القيمتان بقضايا هامة تتعلق بدور المسؤولين في الدولة.

٧- الملكية (Ownership)

تتعلق قضية الملكية الفكرية بأشكال التعبير عن الأفكار من خلال التأليف أو الإختراع، وقد تصطدم قضايا المصالح التجارية بإحتياجات المستفيدين والمجتمع.

obeikandl.com

السياسة الوطنية للمعلومات :

أما فيما يتعلق بالسياسة الوطنية للمعلومات التي تعرف بأنها " بيان بالمبادئ والالتزامات يحدد النهج الوطني المتفق عليه من جميع الأطراف المعنية بالمعلومات وخدماتها في سبيل تحقيق أغراض معينة من أهمها ضمان إستغلال المعلومات الاستغلال الأمثل والعقلاني بإعتبار المعلومات موردا وطنيا لايقل أهمية عن الموارد الوطنية الأخرى التي تعتمد عليها خطط التنمية الوطنية.

فإنه على الرغم من غياب تلك السياسة الا أنه توجد بنية أساسية وجهود إيجابية في ميدان المعلومات، وبالإضافة إلى وجود تشريعات متعددة لتنظيم هذا النشاط. ومن خلال تجربة اليونسكو ممثلة في البرنامج العام للمعلومات (PGI) أثناء مساعدتها لنشاطات المعلومات في الدول الأعضاء، وقد أظهرت أن غياب سياسة وطنية للمعلومات يؤدي إلى ما يلي :

١- التطوير غير المنسق لخدمات المعلومات داخل البلد مع ما في ذلك من ضياع للجهد والموارد المعنية بهذا التطوير.

٢- اعراض الحكومات عن الاستثمار في تطوير نظم المعلومات الوطنية مما يؤدي إلى إيلاء هذا التطوير أولوية دنيا وتخصيصا محدودا من التمويل والموارد.

٣- ميل الاجهزة العامة والخاصة إلى تطوير سياسات معلومات منفردة كل لذاتها، مصممة لتلبية احتياجاتها الذاتية دون التفكير في مشاركة الموارد. وأدى غياب التنسيق على المستوى الوطني إلى ازدواجية العمل وترك ثغرات ملموسة في توفير المعلومات، جعل من الصعب تركيز الاستثمار على توفير المعلومات في الميادين ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

٤- عدم وجود علاقة تربط بين قضايا سياسية المعلومات وقضايا السياسة الخاصة بالنشاطات وثقة الصلة، مثل الإعلامية والاتصالات السلكية واللاسلكية رغم تأثير القرارات الخاصة بأي منهما على الأخرى.

أن صياغة وتنفيذ السياسة الوطنية للمعلومات عمل معقد يستلزم المجهودات المتكافئة لأخصائي المعلومات والإدارة والمخططين في المجالات والمستويات المختلفة.

بالإضافة للاشتراك الفعال لعديد من مجموعات المستفيدين. ولا يفوتنا أن نذكر أنه إذا كان للسياسة الوطنية أن تنفذ بنجاح، أن تجاز من أعلى المستويات. لأن السياسة والنظام لسياسة المعلومات لهما علاقة متبادلة إذ يمارس كل منهما تأثيرا سلبيا أو إيجابيا مباشرا على الآخر. وببسيط العبارة تعرف السياسة بأنها خطة عمل أو بيان بالأهداف والغايات. أما النظام فهو مجموعة من الأشياء أو الأجزاء تعمل

معا، وبالتالي فإن السياسة بيان للأهداف والغايات التي تنفذ في خطة عمل تتكون من أجزاء أو وحدات منفردة تسير جميعا لتؤدي وظائفها في تناسق أو في شكل نظام. لذا ينبع النظام من السياسة، كما أن السياسة مستلزم مسبق للنظام.

ومن خصائص السياسة أنها نسبية، تسعى لمواجهة وضع خاص أو لحل مشكلة معينة أو للوصول إلى هدف مرغوب فيه، ومن ثم فهي تختلف من جهاز إلى آخر، نظرا لأن كل جهاز له متطلباته وأولوياته.

مكونات الخطة الوطنية المعلوماتية

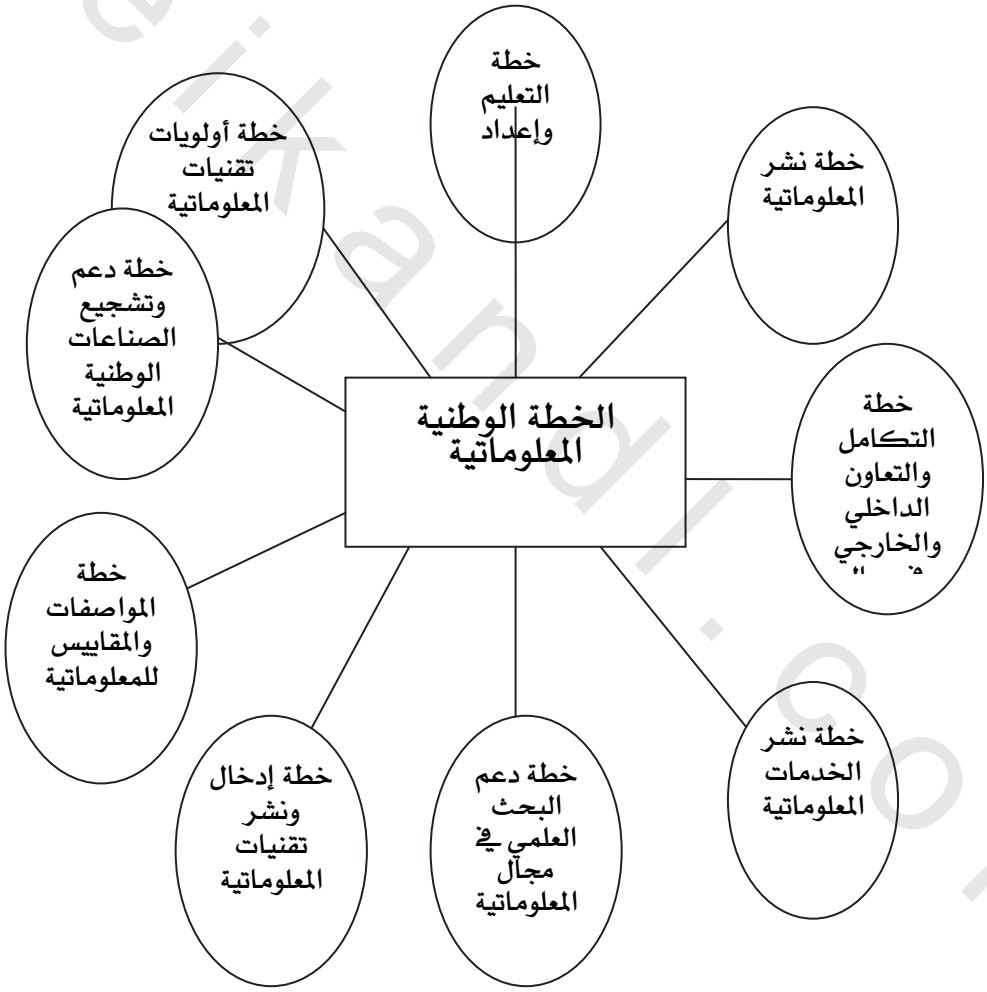

obeikandi.com

لقد استدعت عدة عوامل إلى ضرورة وجود سياسة وطنية في مجال المعلومات والعامل الأول في هذا المجال وهو أكثرها أهمية هو اعتبار المعلومات والمعارف ضرورية بالنسبة للأفراد والمؤسسات والإدارات في كل بلد، كما أن جملة حاجات المعلومات التي توجد على المستوى الوطني تمثل الحاجة الإجمالية للمعلومات في الدولة وإذ لم تجد هذه الحاجة التلبية الكاملة فقد ينعكس ذلك على تطور البلاد. ويعد هذا خطرا كبيرا خاصة بالنسبة إلى البلدان التي تزمع القيام بنشاطات عديدة كما هو الحال في البلدان النامية.

كما تنمو – باستمرار - التكلفة الإجمالية للحصول على المعلومات الضرورية ومعالجتها ويحدث ذلك أحيانا نتيجة لتضخم هذه المعلومات وإذا سارت أنشطة المعلومات بطريقة غير منظمة فإن تكلفتها الإجمالية في هذه الحالة سوف تكون باهظة جدا. وكذلك إذا اقتصر أمرها على الجهود الفردية فسوف لا يستفيد من ذلك سوى قطاعات معينة على حساب القطاعات الأخرى.

مرتكزات أساسية للسياسات الوطنية للمعلومات:

أن ما تقدم من أهمية وجود سياسات للمعلومات يمكن في عدة قضايا وعوائق مسارات التخطيط السليم تحتاج للعلاج الحاسم لتحقيق الأهداف بأقل جهد ووقت وتكلفة وبأعلى جودة ممكنة، أهمها – أي أهم هذه العوائق – عدم "تنسيق" وبالأحرى ضعف التنسيق والتعاون بين المؤسسات والوحدات المنتجة للمعلومات مما يزيد من التكرار في الجهود المبذولة لتوفير المعلومات. والبيانات، ناهيك من عدم التطابق في البيانات لاختلاف مصادرها وأسلوب جمعها ومعالجتها، وهذا يحتم وضع أسس لعمليات التنسيق وتوفير الجهد الضائع. كما أن وضع سياسات وطنية للمعلومات يفرض إتباع منهجية موحدة، أي وجود إطار عام يربط كل العناصر المتعلقة بالمعلومات فيما يختص بملكيتها. وإقتصادياتها وحريتها ونوعيتها ومستويات تدفقها وكيفية جمعها وإسترجاعها ومطابقتها للتشريعات والقواعد القانونية التي تحكمها.

نحو سياسة وطنية للمعلومات :

إقتناعا بضرورة وضع سياسات معلومات ذات كفاءة عالية نجد أنفسنا أمام تحد لرسم سياسات فاعلة للمعلومات. ونسوق في هذا الإطار مايتطلبه ذلك في المحاور التالية :

١- المسح الشامل للبنيات الأساسية لنظم المعلومات الحالية وتحليلها وترشيدها وإستيعاب التشريعات القائمة فيما يخص المعلومات الوطنية وخدماتها.

٢- ضرورة أن تكون هذه السياسات ذات مرونة تمكن من تطويع كل مدخلات هذه السياسات وتوجيهها التوجيه المطلوب على أولويات خطط التنمية من جهة، ومع التطورات في وسائل وأساليب تداول المعلومات من جهة أخرى.

٣- التوجيه المدروس والاهتمام الأفقي نحو التكوين والتدريب للقوى البشرية العاملة في قطاع المعلومات، والعمل في سبيل ذلك على تطوير البنى التحتية المؤسسية للتنظيم والتكوين في هذا القطاع.

٤- ينبغي أن توكل السياسة الوطنية للمعلومات إلى أعلى سلطة ممكنة في الهيكل الإداري للدولة بهدف ضمان التنفيذ الكامل والناجح للسياسة الوطنية لنظم المعلومات وخدماتها، وتنسيق وإنسجام نظم المعلومات وخدماتها ومشاريعها وبرامجها في البلد لكي تحد من التكرار غير الضروري للجهود أو هدر الموارد وتطوير وتشغيل نظم المعلومات وخدماتها لكي تتضاعف فوائدها بالنسبة للمواطنين.

٥- أن يتم تنسيق العلاقات التبادلية والتشابكية بين الإدارات والوزارات والقطاعات من خلال الترتيبات التعاونية من أجل تجميع المعلومات والبيانات من المصادر المختلفة وتبادلها.

٦- إنشاء ميكانيكية وطنية لتنسيق نظم المعلومات وخدماتها وتشابكها في البلد وترجمة عناصر السياسة الوطنية لنظم المعلومات وخدماتها إلى خطة عمل متوسطة المدى ثم تنفيذها من خلال برامج سنوية.

٧- تخصيص المسئوليات للمؤسسات والهيئات المختلفة التي تشكل النظام الوطني للمعلومات – على سبيل المثال تطوير موارد المعلومات، قواعد المعلومات، المواصفات، الأدوات المساعدة في تداول المعلومات، وتنمية الكفاءة البشرية.. إلخ. وتنسيق وتشجيع ومراقبة التطورات في نظم المعلومات الوطنية.

٨- ضمان انسجام ومواءمة مكوناته ونشاطاته، وتقييم أداء المكونات وتشخيص الخلل ومعالجته وسد الفجوات مع صيغة وتنفيذ الإجراءات التشريعية والتنظيمية والإدارية المناسبة التي تؤدي إلى النمو المساعد لنظم المعلومات وخدماتها.

إن صياغة السياسة الوطنية للمعلومات جهد وطني يتم ضمن محيط النظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتاريخي والتكنولوجي السائد في المجتمع ويستوجب ذلك أيضا وضع السياسات على أساس قطاعات الأولوية ذات الحاجة إلى المعلومات وتقييم حاجات المستفيدين من المعلومات. كما يجب أن تراعى السياسة شمول التجميع لمختلف الوسائط {الأشكال المطبوعة وغير المطبوعة والالكترونية }

ونخلص إلى التخطيط والنمو في المجتمع بالمعنى الواسع للتنمية والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والحضاري يدعو إلى وضع سياسات وطنية للمعلومات تحت إشراف أجهزة وطنية قادرة على عمليات التغييرات المطلوبة في أنشطة المجتمع والدفع به إلى الأمام من أجل خلق المجتمع الجديد في ظل السياسة الوطنية للمعلومات التي ينبغي أن تكون سياسة إيجابية وفاعلة.

عناصر البنية الأساسية للمعلومات : Information Enrapture يحدد روبرت هايز Robert M. Hayes

١- العاملون في مجال المعلومات Information Professional

٢- تكنولوجيا المعلوماتInformation Technology

٣- مؤسسات المعلومات Information Ignitions

٤- استخدامات ومستخدمو المعلوماتInformation Users

٥- سياسات المعلوماتInformation Policies

وفي العنصر الأول يحدد هايز العاملين في مجال المعلومات ضمن ثلاث فئات هي : المهنيون – Professionals وأشباه المهنيين Para Professionals وأخيرا الكتبةClerks. وتعد هذه الفئات الثلاثة العناصر التشغيلية للبنية الأساسية للمعلومات.

وفي العنصر الثاني للبنية الأساسية للمعلومات، تكنولوجيا المعلومات. فمن أهم الجوانب المتعلقة بها، الاتصالات، الحواسيب، وسائط التخزين، الأفراد، صيانة الأجهزة... وغيرها.

وفي العنصر الثالث المتعلق بمرافق المعلومات :

يحدد هايز أربعة مكونات لصناعات المعلومات هي :

obeikandl.com

أ- صناعة مهتمة ب " توزيع المعلومات " وتتضمن النشر، المكتبات، خدمات المعلومات العلمية والتقنية، والجمعيات المهنية.. الخ.. فالمعلومات بالنسبة لتلك المؤسسات هي المورد الرئيسي، وهي وسيلة لإنتاج مجموعة أخرى من الخدمات والمنتجات.

ب- صناعة الإعلام : وتتضمن الإذاعتين المسموعة والمرئية والاتصالات من بعد والترفيه والاعلان. فالمعلومات بالنسبة لتلك الصناعات تكون سريعة الزوال ephemeral وللحظتها، وتكون ذات أهمية محدودة خارج نطاق زمان ومكان مالكها.

د- صناعات مرتبطة بالموارد المالية : وتتضمن المصارف وشركات التأمين وإدارة المخاطر ونقل ملكية المخزون، والكفالة، والعقار... الخ. فالمعلومات بالنسبة لتلك الصناعات تكون تشغيلية بشكل جوهري وتتمثل في صيانة السجلات المرتبة بمسؤوليات المؤسسة.

ويناقش [هايز] أهمية الاستثمار في المعلومات. فمن الواضح وفي ضوء ما يحدث مع نمو أنشطة المعلومات، أن المعلومات ذات كيان اقتصادي. حيث أن إنتاج المعلومات يستلزم تكلفة، كما يمكن استخدامها في العديد من الأغراض ذات القيمة الاقتصادية، وبالتالي فان الإفراد يرحبون بالدفع لها. فالمعلومات تخدم كمورد رئيسي ووسيلة لإنتاج منتجات وخدمات أكثر من كونها دعامة أو أداة إدارية. ونود أن نشير هنا على نقطة هامة تتصل بالتكنولوجيات المستغلة في صناعة المعلومات فمن آثار التكنولوجيا تقليل تكلفة الوعاء المادي للمعلومات [سواء كان في شكل عمل مطبوع أو قاعدة بيانات محسبة أو اتصالات عن بعد].

ولكن هذا لا يعني أن تكاليف حزمة المعلومات نفسها سوف تقل أيضا. حيث أن التكاليف الذهنية/ الفكرية التي تشتمل على تكاليف " المعلومات " الفعلية، التكاليف المتضمنة في خلق المعلومات نفسها وفي الاختيار وضبط الجودة، وفي التسويق والتوزيع،وسف تصبح جزءا تتزايد تكلفته ضمن التكاليف الإجمالية لوعاء المعلومات.

أما فيما يتعلق بالعنصر الرابع الخاص باستخدامات ومستخدمي المعلومات، فإن القيمة المتزايدة للمعلومات في حد ذاتها هي التي جعلت لثورة المعلومات معنى وأهمية.

فعلى سبيل المثال، أن القيمة الاقتصادية للمعلومات تكمن في إستخدامها في صنع القرار، وخاصة في تحقيق أفضل إستخدام للموارد كما أن القيمة الاجتماعية للمعلومات تكمن في إستخدامها لتحسين أوضاع السكان. وبالتالي فان قضية تحقيق الاستخدام الفعال للمعلومات في أنحاء المجتمع تعد من أهم القضايا.

ونصل إلى العنصر الخامس والأخير وهو " سياسات المعلومات " والذي يصفه هايز بأنه من أكثر الجوانب صعوبة للبنية الأساسية، فهو يتعلق بالقضايا السياسية. وقد تم الإشارة إلى هذه الجوانب ووصفها بـ " السياسة الوطنية للمعلومات National Information " فهي تتضمن عملية كاملة من الإلمام السياسي والحكومي بالمعلومات وأهميتها والروابط بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية للمجتمع.

بينما أوردت بولين أثرتون سبعة عناصر تضمها البنية الأساسية للمعلومات هي :

١- نواة من المؤسسات التي تهتم بأوعية المعلومات { مرافق المعلومات }.

٢- توافر العاملين المؤهلين لهذا النشاط.

٣- قنوات اتصال بالمصادر الشخصية للمعلومات { المستشارون الفنيون والباحثون العلميون... }

٤- قنوات اتصال بالهيئات الرئيسية المسئولة عن اتخاذ القرارات { أجهزة الحكومة... الخ}.

٥- قنوات اتصال بالمستفيدين في الاتجاهين TWO-Way.

٦- تشكيل أو نمط تنظيمي يجمع هذه المصادر والموارد البشرية والقنوات معا ويدفعها للحركة.

٧- استراتيجيات وطنية ترعى التطوير المنهجي المستمر للبنيات الأساسية وتشجعه.

٨- ويلخص أحمد بدر العناصر الرئيسية للبنية الأساسية للمعلومات فيما يلي : سياسة الحكومة في مجال المعلومات، المستفيدون من خدمات المعلومات واحتياجاتهم.